جامعة المنصورة
كليـة الآداب

معالجة الخطاب الإعلامي الأردني للأزمة السورية

إعـــداد

عبد الإله نايف كنوش الشرعه

باحثة لدرجة الماجستير بقسم الإعلام

كلية الآداب– جامعة المنصورة

إشـــراف

أ. د. سامي السعيد أحمد النجار

أستاذ الصحافة ورئيس قسم الإعلام

كلية الآداب– جامعة المنصورة

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الثامن و الستون – يناير ٢٠٢١

معالجة الخطاب الإعلامي الأردني للأزمة السورية

عبد الإله نايف كنوش الشرعه

ملخص البحث

سعت هذه الدراسة إلى هدف عام يتمثل في أطُر معالجة الخطاب الصحفي الأردني للأزمة السورية واتجاهات الشباب نحوها.

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة تجاه موقف معين، حيث تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها للوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة، وتسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل أطُر معالجة الخطاب الصحفي الأردني، والتعرف على خصائص وسمات الجمهور الأردني في عينة الدراسة في تشكيل معارف الجمهور ومفاهيم نحو قضية الأزمة السورية في الأردن، وكما تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل وتوصيف وتفسير الدور الذي يقوم به الصحافة الأردنية في معالجة الأزمة السورية.

واعتمدت الدراسة على منهجي المسح الإعلامي، وأسلوب المقارنة المنهجية ، ويتمثل مجتمع الدراسة الميدانية في الشباب الأردني المتابع لقضايا الأزمة السورية في الصحف الأردنية، ولما كان من الصعوبة إجراء البحث على كل مجتمع الدراسة ، ولقد تم اختيار عينة عشوائية ذكور وإناث من طلاب جامعة آل البيت من السن ١٨ إلى ٤٥ فما فوق قوامها ٤٠٠ مفردة ، أما مجتمع الدراسة التحليلية لهذه الدراسة فهي عينة عمدية من الصحف الأردنية التي تتناول قضايا الشأن اللجوء السوري وخاصة الأزمة السورية، أما بالنسبة لمجتمع الدراسة الميدانية يتمثل في الشباب الأردني المتابع لقضايا الأزمة السورية في الصحف الأردنية، ولما كان من الصعوبة، إجراء البحث على كل مجتمع الدراسة، فإن الباحث لجأ إلى اختبار عينة الدراسة ، ويتحدد مجتمع الدراسة التحليلية في صحف عمون ومدار الساعة وسرايا، وقد روعي في اختيار هذه الصحف أن تكون ممثلة للنظام الصحفي بمختلف أنماطه واتجاهاته ذو ويشمل جميع الصحف الأردنية التي تتناول الأزمة السورية ، وقد لجأ الباحث إلى أسلوب العينة العشوائية في اختيار الصحيفة، حيث اهتمت هذه الصحيف برصد قضايا الأزمة السورية.

Abctract :

This study sought a general goal represented in frameworks for Jordanian journalistic discourse addressing the Syrian crisis and youth attitudes towards it.

This study is considered one of the descriptive studies aimed at photographing, analyzing and evaluating the characteristics of a particular group towards a specific situation, as it relies on gathering facts, analyzing and interpreting them to extract their significance in order to reach generalizations about the phenomenon. The Jordanian in the study sample in the formation of public knowledge and concepts towards the issue of the Syrian crisis in Jordan. The study also aims to monitor, analyze, describe and explain the role that the Jordanian press plays in addressing the Syrian crisis.

The study relied on the methodology of the media survey and the method of methodological comparison. The field study population is represented by the Jordanian youth following up on the issues of the Syrian crisis in the Jordanian newspapers, and since it was difficult to conduct the research on the whole population of the study, and a random sample of male and female students from Al al-Bayt University was chosen from The age from 18 to 45 and above is 400 items. As for the community of the analytical study of this study, it is an intentional sample of Jordanian newspapers that deal with issues related to Syrian asylum, especially the Syrian crisis. As for the field study community, it is the Jordanian youth who follow the issues of the Syrian crisis in the Jordanian newspapers, and why It was difficult to conduct the research on the whole population of the study, so the researcher resorted to testing the study sample, and the community of the analytical study is determined in the Ammon newspapers, orbit of the hour, and Saraya. It deals with the Syrian crisis, and the researcher has resorted to the random sampling method in choosing the newspaper, as this newspaper monitors the issues of the Syrian crisis.

المبحث الأول: الخطاب الإعلامي

أولاً: المفهوم والنشأة:

يشير المفهوم اللغوي لمصطلح الخطاب إلى الملفوظ أو الكلام المراد به البيان، فالخطاب كما جاء في "لسان العرب": مُراجَعَة الكَلامِ، وقد خاطَبَه بالكَلامِ مُخاطَبَةً وخِطاباً، وهُما يَتخاطَبانِ. [...]، وفَصْلَ الخِطابِ؛ قال: هو أَن يَحْكُم بالبَيِّنة أَو اليَمِين؛ وقيل: معناه أَن يَفْصِلَ بينَ الحَقِّ والبَاطِل، ويُمَيِّزَ بيْن الحُكْمِ وضِدِّهِ.

والخطاب Discourse لفظ مشتق من الأصل اللاتيني Discourses أو Discourere، ويعني في اللاتينية الحوار، "وقد تعددت الدلالات والمفاهيم الخاصة بالخطاب بتعدد مجالات الدارسين وتخصصاتهم، مما أدى إلى

فرض كل حقل معرفي مسلماته وإشكالياته على المفهوم، فبينما يضيقه البعض ليقتصر على أساليب الكلام والمحادثة، بوسعه البعض ليجعله مرادفا للنظام الاجتماعي برمته"[١].

ويتشكل الخطاب من مجموعة من النصوص حول قضية محددة، والنصوص مجتمعة تكون الخطاب، وتبرز توجه الكاتب أو الصحيفة للقضية المثارة بالقبول أو الرفض أو الحيادية، حيث يعتبر الخطاب مجموعة المعلومات المرتبطة بالقضية والتي تم تناولها من جوانبها المختلفة، بينما ينظر للنص على أنه معلومة ناقصة، وأنه من الصعوبة الحكم على قضية أو حدث ما من خلال النص"[٢].

وتتعلق نشأة الخطاب بالخطابة التي تعد فن القول الأول في فنون الخطاب، ويعتبر اليونانيون هم أول من بحثوا في فن الخطابة وأول من وضعوا قواعد أساسية في التواصل اللغوي، الذي تطور فيما بعد ليصبح علم يهتم بفنون الإقناع، عرف بعلم "البلاغة"، وهو العلم الذي يهتم بوضع القواعد العامة للغة العليا التي تحقق أكبر قدر من التأثير والإقناع، ولهذا العلم علاقة مباشرة بنظرية الاتصال، حيث يعتمد الاتصال على عناصر بلاغية وضعها المشتغلون بهذا العلم[٣].

ثانياً: أنواع الخطاب:

نظراً لتنوع الخطابات المختلفة في الصحف وتداخل مفاهيمها وتعريفاتها، **يرى الباحث ضرورة إلقاء الضوء على الخطابات المرتبطة بموضوع الدراسة وهي:**

١- الخطاب السياسي:

وهو الخطاب الذي يتحول من الخطاب الديني، بعد اختزاله عدة مرات، إلى الخطاب الإنساني الذي يبدأ بالمجتمع، ويصدر عنه خطاب الزعماء السياسيين والقادة والرؤساء والوزراء ورجال الأعمال، بل والخطاب في الحياة اليومية من بسطاء الناس، وكشف الخطاب السياسي عن صراع الأهواء والمصالح والإرادات والقوى الاجتماعية والتنظيمات السياسية في الحراك الاجتماعي"[٤].

---

(١) محمد صفار، تحليل الخطاب وإشكالية نقل المفاهيم، رؤية مقترحة، مجلة النهضة، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر، ٢٠٠٥، ص ١٠٠.

(٢) عادل صادق، الصحافة وإدارة الأزمات مدخل نظري تطبيقي، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦)، ص ١٢.

(٣) محمود عكاشة، خطاب السلطة الإعلامي: نحو تجديد لغة الخطاب، الطبعة الأولى ، (القاهرة : الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، ٢٠٠٥)، ص ١٠.

(٤) صالح أبو إصبع، تحليل الخطاب العربي "أبحاث مختارة"، ط١، (الأردن : منشورات جامعة فيلادلفيا، ١٩٩٨)، ص ٢٥.

ويعتبر الخطاب السياسي من أكثر الخطابات نشاطاً، نتيجة التطورات والأحداث السياسية التي يشهدها العالم، وقد ارتبط الخطاب السياسي الأردني، في ظل الأحداث الجارية على مختلف الأصعدة، بالمناداة بالحريات العامة، والتعددية الحزبية والسياسية، وظهور عدم اقتناع الشعب بجدية السلطة إزاء هذه الأمور، وانعدام الثقة بالحكومات المتعاقبة، وغيرها.

٢- الخطاب الديني:

يعتبر الخطاب الديني من أكثر الخطابات عمومية بكل أشكاله ومدارسه وتنوعاته، سواء أكان مقدساً أم دنيوياً أم إلهياً؛ وحياً ام إلهاماً، نقلاً أم عقلاً، ويمتاز الخطاب الديني بأنه سلطوي أمري إذعاني، يطالب بالإيمان بالغيب بالقضايا العقدية، وأنه خطاب يقدسه كل الناس، ويعتبر من أقدم الخطابات تاريخياً، ولا يحتاج إلى مقاييس للصدق إلا من صدق القائل"[٥].

٣- الخطاب الإعلامي:

يهدف الخطاب الإعلامي إلى الأخبار عن الحوادث، بهدف التأثير في اتجاهات القراء والمستمعين والمشاهدين، وتوجيههم في اتجاه خاص بكيفية الخبر والإعلام وصياغته، واعتبر الخطاب الإعلامي من أكثر وأشهر أشكال الخطابات، لأنه الطريق الذي يؤدي إلى القوة في السياسة والاقتصاد[٦].

ويرى حنفي[٧] أن الخطاب الإعلامي يعتبر من أكثر الخطابات شيوعاً، والذي تحول في هذا العصر إلى الخطاب الرئيسي، لأنه الطريق إلى القوة في السياسة والاقتصاد، حيث تطور الإعلام حتى أصبح علماً مستقلاً هو المعلوماتية، وتحول من علم إنساني تقليدي إلى تكنولوجيا حديثة، تهدف إلى تنظيم المعلومات والاستفادة منها في كيفية صنع القرار".أما الخطاب الصحفي فهو جملة المفاهيم والمقولات والتصورات، التي تناولتها الصحف، خلال معالجتها لقضية محددة في فترة زمنية معينة، بغية مناقشة هذه القضية، وتحليلها، وتعريفها للجمهور، وبيان جوانبها، والأطراف المشتركة بها.

ويتفق الباحثون على أن الخطاب الإعلامي هو خطاب صحفي، وأن الخطاب الصحفي هو خطاب إعلامي، ويأخذون بالخطاب الإعلامي

(٥) بسام عبد الرحمن مشاقبة، مناهج البحث الإعلامي وتحليل الخطاب، الطبعة الأولى، (الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٠)، ص ص ١١٣-١١٤.

(٦) بسام عبد الرحمن مشاقبة، مناهج البحث الإعلامي وتحليل الخطاب، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٧) حسن حنفي، تحليل الخطاب العربي "بحوث مختارة"، مراجعة أ.د. صالح أبو إصبع، تحرير: غسان عبد الخالق، ط١، (عمان : جامعة فيلادلفيا، كلية الآداب، ١٩٩٨)، ص ٣٧.

محورة أساسية في دراساتهم العلمية، ويعبرون في الوقت نفسه عن الخطاب الصحفي في مضمونه وآلياته...، والخطاب الصحفي لا يتم إنتاجه في فراغ، كما أنه لا يتميز بطبيعة مغلقة، وإنما هو خطاب مفتوح على عدة خطابات أخرى ومحاور يلعب بعضها دور التوجيه والتأثير في بنية ومقولات هذا الخطاب بدرجة أو بأخرى، ويدخل بعضها الآخر في علاقات تأثير متبادل على هذا الخطاب"[٨].

٤- الخطاب القانوني:

يعتبر الخطاب القانوني خطاباً عاماً للناس جميعاً، يضع قواعد السلوك والعقوبات في حال خرق القانون، ويعتمد الخطاب القانوني على العقاب أكثر من الجزاء، وهو يعتبر اختزالاً للخطاب الديني والفلسفي والأخلاقي إلى مجموعة من الأوامر والنواهي"[٩].

ثالثاً: علاقة الخطاب ببعض المفاهيم المرتبطة به:

ويهدف الخطاب إلى فك شفرة النص بالتعرف على ما وراءه من افتراضات أو ميول فكرية أو مفاهيم؛ فتحليل الخطاب عبارة عن محاولة التعرف على الرسائل التي يود النص أن يرسلها، ويضعها في سياقها التاريخي والاجتماعي، وهو يضمر في داخله هدفاً أو أكثر، وله مرجعية أو مرجعيات، وله مصادر يشتق منها مواقفه وتوجهاته"[١٠]، **ويرتبط الخطاب بعدة مفاهيم نذكر منها:**

١- الخطاب والنص:

يشير اختلاف مصطلح كل من الخطاب Discourseوالنص Text في اللغة الإنجليزية إلى وجود دلالة لكل مصطلح[١١]، وتتعدد وجهات النظر في هذا الشأن، فبعض الدارسين يرى أنه لا يوجد فرق بين النص والخطاب، وذلك لأن كليهما مرتبط بحقل الدراسات اللغوية، وكليهما يبحث في البناء والوظيفة لوحدات اللغة، ويرى آخرون أن النص غير الخطاب، فالخطاب يتشكل من نصوص وممارسات اجتماعية، وقد ميز "هودج وكريس" بين النص والخطاب من ناحية المفاهيم والإجراءات النظرية والمنهجية والأهداف، فالخطاب هو العملية الاجتماعية التي تكون النصوص متضمنة فيها، وتحليل

(٨) عادل صادق، الصحافة وإدارة الأزمات مدخل نظري تطبيقي، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٩) بسام عبد الرحمن مشاقبة، مناهج البحث الإعلامي وتحليل الخطاب، مرجع سابق، ص ١١٥.

(١٠) أحمد زايد، صور من الخطاب الديني المعاصر، (القاهرة : دار العين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٢٢.

(١١) سمير شريف استيته، اللغة وسيكولوجية الخطاب،(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢) ص ١٥.

النص جزء من تحليل الخطاب في البحوث الاجتماعية"[١٢].

ومن الضروري أن نميز بين التعامل مع اللغة نصاً والتعامل معها خطاباً، "فدراسة اللغة نصاً يستلزم دراسة كل الوحدات التبليغية المتماسكة من حيث التركيب البنائي لنقل الخطاب، أما الخطاب فهو العملية المعقدة من التفاعل اللغوي بين المتحدثين والمستقبلين للنص"[١٣].

وعند النظر إلى اللغة بوصفها خطابا وممارسة اجتماعية، فإنه لابد من الالتزام ليس فقط بتحليل النص وعمليات الإنتاج، ولكن بتحليل العلاقات بين النص والإجراءات، وظروفها الاجتماعية المتعلقة بظروف السياق والمتعلق بالظروف الأبعد، خاصة بالتراكيب الاجتماعية والمؤسساتية"[١٤].ويرى (يقطين) أن النص أشمل من الخطاب، منطلقاً في رابه من التصورات البنيوية للنص التي فتحته وجعلته عملية إنتاجية غير مرتبطة بالمؤلف، وسمحت بتعدد دلالته، وتفاعله مع نصوص أخرى

٢- الخطاب والسلطة (القوة):

طرح ميشيل فوكو نظرية متميزة للخطاب عند ربطه بالسلطة، وإذا كان هناك ارتباط وثيق بين السلطة والخطاب، كما ذهب" فوكو"، فإن ذلك ليس مجرد تخطيط وتنظيم من قبل السلطة فحسب، وإنما علاقة تجمع بين اللغة وأنماط الهيمنة الاجتماعية[١٥].

ويتفق ديك وروث ووداك وفير كلاو على أن ممارسة القوة في المجتمعات الديمقراطية الحديثة لم تعد تعتمد على الإكراه بالدرجة الأولى، بل على الإقناع الذي بات أحد العناصر الحاسمة للوصول بالخطاب لمختلف الفئات الاجتماعية لهذا التحليل، ولا شك أن الاتفاق على فكرة الهيمنة عبر الإقناع وتحقيق إجماع وتعدد شكلي داخل المجتمع، أو ما يعرف بالهيمنة الناعمة، هو ما دفع مدارس التحليل النقدي للخطاب نحو الاهتمام بتحليل الخطاب الإعلامي، الذي يعكس عملية الصراع والهيمنة عبر الإقناع وتزييف وعي الجماهير"[١٦].

٣- الخطاب والأيدولوجيا:

تعتبر الأيديولوجيا مجموعة من الأنساق المعرفية والمخططات الاجتماعية الموجهة نحو هدف ما، وتعد الأيديولوجيا جملة من المعتقدات والمواقف

(١٢) Failclough N, Language and Power, (London: Longman, 1990), p 195.

(١٣) Fowler, R., Linguistic Criticism, oxford university press, 1995, p. 85.

(١٤) Failclough N, op.cit, p 26.

(١٥) Grant, Colin B. Destabilizing Social Communication Theory, Culture & Society, Vol. 20, No. 6, 2003, PP.95-119.

(١٦) Dijk, van A. Teun, Discourse Semantics and Ideology Discourse& Society, Vol. 6, No 2, 1995. p. 253,

المنتظمة في النسق الاجتماعي المشترك لجماعة أو ثقافة أو مجتمع(١٧).

ويرى "ديك" أن الأيديولوجيات هي النظم الأساسية التي يتم من خلالها إدراك المواقف الاجتماعية وتنظيمها، وتسيطر بشكل غير مباشر على تشكيل سياق الخطاب، ومن التحليل الدلالي لهياكل الخطاب نرصد الأيديولوجيات، ووجود أكثر من خطاب يؤدي إلى الصراع فيما بينها، وبما أن الأيديولوجية هي التي تشكل مفاهيمنا لذواتنا، وللعالم من حولنا، فإن الصراع الأيديولوجي هو جوهر تركيب، تسعى الأيديولوجيات إلى سد الفجوة بين الإدراك الاجتماعي والإدراك الشخصي، ومعرفة اللغة والخطاب يشكل الإدراك الاجتماعي المشترك للأفراد والجماعات(١٨).

٤- الخطاب والحديث (الحوار):

إن الخطاب في الإعلام يتمثل في مختلف فنونه التحريرية والإخراجية، مثل المادة المكتوبة في الصحف، والمسموعة في الإذاعة، والمرئية المسموعة في التلفزيون، والمرئية المقروءة في شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).

وفي تاريخ اللسانيات نجد أن علماء اللغة يفرقون بين الخطاب والحديث، ذلك أن الحديث يمكن أن يجمع في عينة لغوية واحدة، ويحلل إلى عناصر صغرى بدءًا بالصوت (الفونيم)؛ لأنه أصغر وحدة، بينما تحليل الخطاب يسير في اتجاه آخر، إذ إن الجملة هي الوحدة الصغرى التي يحال إليها(١٩).

رابعاً: منطلقات الخطاب الإعلامي العربي وسماته:

هناك عدد من السمات الأساسية التي يتميز بها الخطاب الإعلامي العربي، وهي قواعد وأسس يرتكز عليها الخطاب في كليته، ويرى القرني(٢٠) أن هناك أربعة أسس ينطلق منها الخطاب الإعلامي العربي، هي "السلطوية، والأحادية، والرسمية، والقدسية".

ويقوم نظام الخطاب الإعلامي العربي على ثنائية "الخطاب – السلطة"، فالخطاب مصطلح اقترن مباشرة بالسلطة في الثقافة العربية، حتى غدا في الذهنية العامة كل كلام يصدر عن أعلى الهيئات في الدولة، خاصة القائد الأول.

وتوضح الأدبيات أن من أهم السمات التي تميز بها الخطاب العربي هو وجود حضور أو أثر

(١٧) صالح أبو إصبع، تحليل الخطاب العربي "أبحاث مختارة"، مرجع سابق، ص ٦٨.

(١٨) Dijk, van A. Teun, op.cit, p.p. 243-289.

(١٩) حميدة سميسم، الخطاب الإعلامي العراقي، مؤتمر الإعلام الأول، (العراق : جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠٠١)، ص ٢.

(٢٠) علي بن شويل القرني، الخطاب الإعلامي العربي، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الأول، ١٩٩٧، ص ص ٢٧٣-٢٧٦.

للسلطة، ولا يوجد خطاب عربي بدون سلطة، ويعتمد الخطاب العربي في صناعته على مدى قدرة صانعه على إنتاج الخطاب، والتي تستمد مرجعيتها الأساسية من سلطة الدولة كمؤسسة، وبالتالي تكون مصلحة صانع الخطاب هي المحك الرئيسي الذي يُبني عليه الخطاب، وليس مصلحة المؤسسة، وعليه فإن الخطاب الإعلامي العربي يلجأ إلى أسلوب الإقناع اللغوي أكثر من الاعتماد على الإقناع العقلاني المبني على أسس علمية ومعلومات دقيقة، يبثها صانع القرار إلى الجمهور المتلقي"[٢١].

خامساً: الخطاب الإعلامي الأردني:

يعد الخطاب الإعلامي صناعة ثقافية بكل معنى الكلمة، تتكاتف على إنتاجها وسائط متعددة، يظهر ذلك في طبيعة الرسائل التي تتدفق عبر هذا الخطابي، وسرعتها، وطرائق توزيعها، وكيفيات تلقيها، الأمر الذي جعل من الإعلام محوراً أساسياً في منظومة المجتمع، ويذكر علي أن الإعلام ووسائله الإلكترونية الحديثة قد ساد ساحة الثقافة والتكنولوجيا، وثقافة الوسائط المتعددة.

ويعد الخطاب الإعلامي صناعة بين اللغة والمعلومة، ومحتواها الثقافي، والآليات التقنية لتبليغها عبر الزمان والمكان، وإن الخطاب الإعلامي كما حدده العاقد "هو مجموع الأنشطة الإعلامية التواصلية الجماهيرية، والتي تقتضي وجود وسائط إعلامية، لها فعالية في إنجاز مسارات الخطاب الإعلامي

ويمكن التعرف على الخطاب الإعلامي الأردني من خلال محتوى الرسائل الإعلامية المنقولة عبر وسائل الإعلام، ومن الملاحظ أن مضامين وسائل الإعلام الأردنية الرسمية تنبع من مفهوم التعبئة السياسية والفكرية لخدمة النظام السياسي وتوجهاته، في حين تأتي احتياجات الجمهور، التي غالباً ما يحددها النظام السياسي من خلال السلطة التنفيذية، في المرتبة الثانية، والتي قد لا تمثل الاحتياجات الفعلية للجمهور.

ويتركز البحث على الخطاب الإعلامي للسلطة التنفيذية، بسبب انتفاء دور السلطتين التشريعية والقضائية في ظل سيطرة السلطة التنفيذية، وتصنف وسائل الإعلام الأردنية حسب ملكيتها إلى: رسمية، وخاصة، ومختلطة، وتملك الحكومة وسائل الإعلام الرسمي بالكامل (وكالة الأنباء الأردنية، ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون)، والتي تتولى نقل الخطاب الإعلامي الرسمي الأردني المعبر عن توجهات السلطة التنفيذية، أما الإعلام الخاص فيتمثل ببعض الصحف اليومية مثل: الغد والعرب اليوم والأنباط والديار،

(٢١) محمد البكري، الخطاب والأيديولوجيا، (القاهرة : مكتبة الفكر العربي المعاصر ، ١٩٩٢)، ص ٥١.

وجميع الصحف الأسبوعية، وبعض الإذاعات المحلية ومحطات التلفزة الفضائية، وتشارك الحكومة القطاع الخاص ملكية الإعلام المختلط، إذ تملك ٦١% من جريدة الرأي، و٣٩% من جريدة الدستور[٢٢].

والخطاب الإعلامي هو رسالة دائمة التطور والتغير، يتم نشرها لتحقيق هدف معين، وهذه الرسالة قد يتحقق هدفها إذا تم إعدادها بشكل سليم، وقد تكون نتائجها سلبية إذا اعتمدت على مصطلحات جاهزة ومستهلكة دون دراسة وتمعن. ويرى الباحث أن الخطاب الإعلامي الأردني قد تميز عبر السنوات الماضية بالضعف والتكرار، وافتقاره إلى الموضوعية والمهنية، واستخدام مفردات عامة تثير مشاعر البسطاء، بالإضافة إلى استعانته بمرتكزات ضعيفة عن الخطاب الإعلامي، لذلك لا بد من آلية لتقوية الخطاب الإعلامي الأردني، بواسطة مضمون استراتيجي، يحترم العقول الناضجة.

المبحث الثاني: الأزمة السورية

تمهيد:

فور اندلاع الاحتجاجات والثورات في البلدان العربية ضد نظمها السياسية، فسر النظام السياسي في سوريا بأن ما حدث يُعد تعبير جماهيري رافض للسياسات الخارجية لنظم معينة ومواقفها من القضايا العربية والدولية مستبعداً في الوقت ذاته انتقال موجة الثورات إلى سوريا، داعياً على لسان الرئيس (بشار الأسد) أن على الحكام العرب الاستجابة لطموحات شعوبهم، وأن التظاهرات في مصر وتونس واليمن تطلق حقبة جديدة في الشرق الأوسط رافضاً " تبني إصلاحات سريعة وجذرية " ومحذراً من أن المطالبة بالإصلاحات السياسية السريعة قد تكون لها "ردات فعل سلبية " في حال لم تكن المجتمعات العربية جاهزة لها " في إشارة إلى سوريا.

لكن المشهد السوري بدأ يتغير بتوالي الأيام والأشهر، وما عده النظام مستبعداً بات حقيقة واقعة، حيث أخذ حجم الاحتجاجات والتظاهرات يتصاعد تدريجيا، وليس تأثير الثورات العربية هو ما دفع هؤلاء إلى الاحتجاج بقدر ما هو تعبير حي وواضح عن فشل السياسات العامة للنظام

(٢٢) عادل عواد زيادات، العاقة بين صحافة الأحزاب والتشريعات والقوانين في الأردن (١٩٨٩-١٩٩٥)، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٣، العدد ٢ ، (الأردن : منشورات اليرموك ، ١٩٩٧) ، ص ١٧٣.

مما ولد اختلالاً تنموياً واحتقاناً سياسياً في البلاد[٢٣].

حاول النظام في بادئ الأمر تهدئة الأوضاع وإدارة الأزمة الداخلية عبر تقديم تنازلات سياسية من قبيل إقرار الحق القانوني في التظاهر، وإلغاء قانون الطوارئ، وحل الحكومة السابقة وتشكيل حكومة جديدة، والدعوة إلى حوار وطني والحديث عن إعادة النظر في المادة الثامنة من الدستور المتعلقة بقيادة حزب البعث للدولة وغيرها[٢٤].

دفعت هذه التنازلات المتظاهرين إلى رفع سقف مطالبهم، لكن السلوك السيء للأجهزة الأمنية قوض من مصداقية الاجراءات الحكومية المعلنة لدى الشعب السوري، وفي الوقت ذاته فإن سعي الرئيس السوري لضبط سلوك هذه الأجهزة ولد مستويات من الخوف والاحباط داخل صفوف النظام ومؤيديه أكثر بعد وصف النظام للمعارضة بأنهم ليسوا أكثر من خليط متداخل من المجرمين والأصوليين الإسلاميين والمتآمرين المدعومين من الخارج، ومع ارتفاع وتيرة المظاهرات، وازدياد راديكالية الشعارات، وتصاعد عنف المعارضة، وتهديد الإصلاحات المتواضعة، تنامت ضغوط مؤيدي النظام ونخبته السياسية باتجاه دعوة النظام إلى القيام بعمليات قمع أكبر حسماً.

وسوغ النظام عملياته ضد المعارضة بان الاجراءات المتشددة وليس الليونة المفرطة هي وحدها الكفيلة باستعادة زمام المبادرة من قبل النظام عندها يمكن للإصلاحات الموعودة منذ أمد بعيد أن تنفذ، لكن السلوك غير المنضبط من قبل قوات النظام دفع المتظاهرين إلى المقاومة[٢٥].

وفيما تميل المعارضة إلى الإقرار بالأزمة وعمقها واتساعها ومحاولة هندستها منكرة شيئين: ما تقوله الحكومة بأنه خطوات إصلاحية، والاتهامات الموجهة لها بالتآمر والتسلح، فإن النظام بالمقابل يميل إلى الاقرار بجهوده في احتواء الأزمة والاستجابة لمطالب المتظاهرين منكرة طبيعة الأزمة والتهوين منها والتقليل من اعتباراتها الداخلية، والاتهامات الموجهة لها بشأن الخيار الأمني في التعاطي مع الأحداث.

(٢٣) عقيل محفوض، الحدث السوري: مقاربة تفكيكية، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ص ٦-٧.

(٢٤) عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل، تقديم محمد الحبيب طاهر، (بيروت : منتدى المعارف، ٢٠١٢)، ص ص ١٤٠-١٤١.

(٢٥) مجموعة الأزمات الدولية، الصراع وتحولاته في سوريا، تقرير الشرق الاوسط رقم ١٢٨، ١ آب، اغسطس ٢٠١٢، ص ٣، منشور على موقع: WWW.Crisisgroup.org

إذن المعارضة عدت الأزمة فرصة سانحة عليها اقتناصها لتحقيق أهدافها فيما عدها النظام وشرائح أخرى تهديداً وجودياً لكيانه وهذا يقتضي السعي لاحتوائها[٢٦].

إن الوضع الراهن في سوريا لا يشكل مأزقاً ثابتاً وإنما صراع في حالة تغير مستمر وبشكل تزداد خطورته يوماً بعد آخر، أن سلوك النظام السوري تجاه معارضيه غذى التطرف لدى الجانبين، فهذا النظام سيعمل بكل ما بوسعه لتشويه سمعة المعارضة وإدانتها، والأخيرة ستبذل كل إمكانياتها للرد على العنف الذي يمارس ضدها، لذا فأن البقاء بالنسبة للنظام، والانتصار بالنسبة للمعارضة ستكون القضية المحورية التي ستحدد إطار عمل كل منهما ومجالات تحركهما في الفترة الحالية والمستقبلية[٢٧].

مع أنه من غير المؤكد فيما إذا كانت الأزمة السورية قد دخلت مراحلها الأخيرة، إلا أنها لا شك قد دخلت مرحلة خطرة، وتتمثل خطورة هذه المرحلة بمزيج من الرهانات الاستراتيجية المرتفعة والمرتبطة بالتنافس الإقليمي والدولي من جهة، والاستقطاب الطائفي من جهة أخرى، ومع تطور الأحداث في سوريا فان الموقف صار أكثر وضوحاً في تحول ميزان القوة لغير صالح النظام متمثلاً في تصاعد قوة المعارضة وسرعة انتقالها، وتحول المجتمع الدولي من موقف المتفرج إلى موقف الرافض والمنتقد لطبيعة تعامل النظام السوري ضد معارضيه مما جعله معزولاً أكثر من أي وقت مضى عربياً ودولياً ويعاني وضعاً في غاية السوء، الأمر الذي أدى إلى تصاعد حظوظ المجلس الوطني السوري الذي بات يكتسب المزيد من الدعم الخارجي في جانبيه الإقليمي والدولي.

ورغم أن النظام السياسي في سوريا قد أنكر منذ البداية وجود حركة احتجاج شعبية واسعة، واختزل الأزمة السياسية في بلاده في صورة عصابات مسلحة مدعومة خارجياً تمارس أعمال خارجة عن القانون إلا أنه يحس اليوم بأن خطر ما يسميها بالعصابات بات يهدد نظامه بصورة جدية، وأن الضعف بدأ يتسلل إلى مفاصل نظامه بعد تغير الحسابات الداخلية والإقليمية وحتى الدولية[٢٨].

---

(٢٦) عقيل محفوض، مرجع سابق ، ص ٥.

(٢٧) مجموعة الأزمات الدولية، رحلة التحول نحو الراديكالية في سوريا، إحاطة سياسية رقم ٣٢ حول الشرق الأوسط، دمشق، بروكسل، نيسان–ابريل ٢٠١٢، ص ١، منشور على الموقع : www.crisisgroup.org

(٢٨) مجموعة الأزمات الدولية، مسارات غير مطروقة: التأمل في تبعات الديناميكيات السورية، إحاطة سياسية رقم ٣١ حول الشرق الأوسط، دمشق، بروكسل، ٢٤ تشرين الثاني، نوفمبر ٢٠١١، ص ١، منشور على الموقع www.crisisgroup.org

أولاً: مواقف القوى الإقليمية من الأزمة السورية:

يمكننا المجادلة بأن سوريا ستكون أكثر الدول العربية التي شهدت انتفاضات شعبية عرضة للتدخل الخارجي لا سيما الإقليمي لأسباب منها: صراعها الطويل مع إسرائيل، وعلاقتها الأمنية الوثيقة مع إيران وحزب الله، وهشاشة مؤسساتها، وتكوينها العرقي والطائفي المعقد، وعلاقاتها الوثيقة مع الدول العربية لا سيما الدول الخليجية وتركيا[٢٩].

وبسبب التجاذب الحاد ما بين النظام السوري ومعارضيه أصبحت سوريا مسرحاً للتدخل الخارجي، وأسهم هذا التدخل في إدامة فاعلية القتال وليس إنهائه، وحتى المبادرات التي تُطرح لأنهاء هذا القتال كمبادرتي كوفي عنان والإبراهيمي يدعمهما الفاعلين الإقليميين في الأزمة السورية لأسباب متعارضة وبطريقة تخدم مصالحهم الخاصة، ولأن نجاح المبادرة يعتمد على إيجاد ارضية مشتركة ووسطية فإن قلة هم الذين يرغبون بنجاح المبادرة، لكن لا أحد يرغب بأن يظهر بمظهر الطرف الذي يعطلها[٣٠].

إن اللاعبين الخارجيين لا سيما الإقليميين يسهمون بمفاقمة الوضع في سوريا، ويصعبون من مهمة ايجاد الحل للأزمة السورية عبر تمسك بعضهم بسلوك يعمل على تسريع وتيرة إسقاط النظام دون امتلاكهم لبرنامج واضح المعالم الترتيبات ما بعد سقوطه، وتمسك البعض الآخر بخيار ضرورة المحافظة على النظام مهما كان الثمن باهظاً[٣١].

إن الأزمة السورية أصبحت أزمة إقليمية بسبب تقاطع مصالح العديد من القوى المعنية بالأزمة، مما يعني أن أية جهود لتسويتها لن يكتب لها النجاح ما لم تأخذ في اعتبارها البعد الإقليمي لا سيما وأن هذه القوى ستسعى جاهدة لإجهاض أي محاولات تجري في هذا السياق ما لم تراعى فيها مصالحها الخاصة في إطار تسوية محتملة للازمة[٣٢].

وعلى وفق منظور الرهانات الاستراتيجية الإقليمية فإن هؤلاء اللاعبين ينظرون إلى الأزمة السورية من منظور ضيق هو حسابات الربح والخسارة دون بذل الجهود الكافية للدفع

(٢٩) المرجع السابق، ص ٥.

(٣٠) مجموعة الأزمات الدولية، الصراع وتحولاته في سوريا، مرجع سابق ، ص ١.

(٣١) ابتسام محمد العامري، الموقف الاقليمي من الأزمة السورية، نشرة أوراق دولية، العدد ٢١٥، (العراق : جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١٢)، ص ٩.

(٣٢) محمد عباس ناجي، الأزمة السورية والترويكا الاوربية، منشور على الموقع: www.aljazeera.net: ego ale

باحتمالات التوصل إلى عملية انتقالية متفاوض عليها، أي ان أداءهم في هذه الأزمة كان سيئاً وفاقم من خطورتها[٣٣].

إن استمرار الأزمة والتحدي الذي يبديه النظام من اجل استمرار ديمومة بقاءه يطرح مخاطر حادة تتجاوز البيئة الداخلية السورية تاركة انعكاساتها على الاستقرار الإقليمي في مرحلة حرجة تمر بها المنطقة.

لقد انقسمت القوى الإقليمية الفاعلة بالأزمة السورية إلى طرفين، طرف مؤيد لبقاء نظام الأسد بوصفه عضواً فاعلاً في منظومة تحالف أكبر سعت لإعادة ترتيب التفاعلات الإقليمية لمواجهة النفوذ الغربي ورؤيته لإعادة هندسة هذه التفاعلات – تتمثل بإيران وحلفاؤها المنطقة والعراق –، وطرف رأي فيها مخرجاً داخلياً للتحديات الإقليمية التي فشل في معالجتها سياسياً واقتصاد ياً –تتمثل بتركيا والسعودية وقطر– لكن التوازن الاستراتيجي الحاكم لهذين المعسكرين شهد قدراً من التداعي النسبي في جانب المعسكر المؤيد لبقاء نظام الأسد أملته ظروف مثل: خروج دول إقليمية عن حيادها مثل تركيا، وتغيير بعض الدول العربية – تحت الضغط الغربي– لمواقفها السابقة الداعية لبقاء الأسد لصالح إخراجه من السلطة مثل السعودية وقطر، إلا أن هذا التداعي لم ينل من كافة المعسكر المؤيد للنظام السوري[٣٤].

يبدو أن الطابع المصلحي للأطراف الإقليمية الداخلة على خط الأزمة السورية كان واضحاً كما سيتبين لنا فيما يأتي:

١) القوى المؤيدة لبقاء النظام السوري:

١– إيران:

تميزت علاقة إيران بسوريا بالفرادة والخصوصية، فرغم مرور أكثر من ثلاثين عاماً على هذه العلاقة ذات التحالف الاستراتيجي لم تستطع كل الضغوط التي مورست لفك عرى هذا التحالف الذي كان احد أبرز العوامل المؤدية لتحقيق التوازن في منطقة الشرق الأوسط من النجاح في مسعاها.

لقد اشتد ساعد هذا التحالف بعد الاحتلال الامريكي للعراق بإعلان كل من دمشق وطهران في ١٧ شباط ٢٠٠٥ عن إعلان تشكيل جبهة مشتركة بينهما الغرض منها تعزيز أواصر العلاقات بين البلدين، وتوجيه رسالة للولايات المتحدة وإسرائيل مضمونها وقوفهما معاً ضد أي

(٣٣) مجموعة الأزمات الدولية، إما الآن أو سيفوت الأوان: عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا، احاطة سياسية رقم ٣٢ حول الشرق الأوسط، دمشق، بروكسل، ٥ آذار ٢٠١٢، ص ١، منشور على الموقع:
www.crisisgroup.org

(٣٤) علاء سالم، ادوار متقاطعة: تأثير العوامل الخارجية في مسار الأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٨، أبريل ٢٠١٢، ص ١١٣.

هجوم عسكري يتعرض له أحد البلدين في المستقبل، وهذا ما بدا واضحاً في تصريح نائب الرئيس الإيراني الأسبق (محمد رضا عارف) الذي شدد مساندة بلاده لسوريا بقوله نحن مستعدون لمساعدة سوريا في جميع المجالات لمواجهة التهديدات التي قد تتعرض لها[٣٥].

وهذا ما تحقق قولاً وفعلاً فإيران لم تبد تعاطفاً مع حركة الاحتجاج في سوريا بنوعيها السلمي والمسلح معتبرة ما يجري في سوريا شأناً داخلياً، لكنها في الوقت ذاته لم تتوان عن تقديم الدعم المادي والمعنوي للنظام السوري للحد من تداعيات تلك الاحتجاجات على المستويين الاقتصادي والسياسي، فعلى المستوى الأول قرر المرشد الأعلى للثورة الإيرانية (على خامنئي) في تموز ٢٠١١ تخصيص مبلغ ٥.٨ مليار دولار لدعم الاقتصاد السوري، فضلاً عن تقديم ٢٩٠ ألف برميل نفط يومياً بدءاً من شهر آب ٢٠١١ لتعويض النقص الحاد بالوقود نتيجة التخريب الذي تعرضت له أنابيب النفط في سوريا، ومساعدة دمشق على ضبط حدودها مع لبنان لمنع تهريب رؤوس الأموال للخارج، أما على المستوى الثاني فاكتفت طهران نتيجة القيود المفروضة على حركتها الدبلوماسية بتقديم النصح السياسي لدمشق من أجل الخروج من الأزمة العالقة فيها[٣٦]، فإيران مثلاً وهي أحد أهم اللاعبين الإقليميين في المنطقة قدمت دعمها السياسي والمادي غير المشروط للنظام السوري وتبنت روايته بأنه ضحية لمؤامرة دولية تستهدف عضواً مهماً في قوى الممانعة دون أن تستخدم نفوذها للضغط على النظام لتقديم تنازلات أو لإيجاد حل للأزمة، وستتضاءل احتمالية قيامها بهذا الدور كلما شعرت بأن أعدائها من الدول العربية والغربية يسعون لإنقاذ المعارضة، وكلما رأت أن الأزمة تتحول إلى حرب إقليمية بالوكالة[٣٧].

ويبدو أن الموقف الإيراني مما يجري في سوريا يتأثر إلى حد كبير من أن أي تغيير في هذا البلد قد يدفع نحو تغيير قواعد اللعبة السياسية في المنطقة التي تتمتع فيها إيران بنفوذ كبير لا سيما في ظل تحالفها الاستراتيجي مع سوريا المستمر منذ ثلاثة عقود، فسوريا تحتل مكانة مهمة في الاستراتيجية الإيرانية، إذ أتاحت الأولى للثانية كامل الحرية لاستخدامها في أجندتها الإقليمية، ومن خلال تهديدها لإسرائيل

(٣٥) عدنان حسين أبو ناصر، الجمهورية الاسلامية الإيرانية: إنجازات وانتصارات متواصلة على طريق التقدم والتنمية، (دمشق: د.ن ، ٢٠٠٧)، ص ص ١٠٨-١١٠.

(٣٦) علاء سالم، مرجع سابق ، ص١١٤.

(٣٧) مجموعة الأزمات الدولية، إما الآن أو سيفوت الأوان: عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا، مرجع سابق، ص ٢.

يمكن لإيران أن تحقق ما يكفي من المكاسب للتأثير في أي مفاوضات مع الغرب حول برنامجها النووي أو سياستها في الشرق الأوسط و لذا سيؤثر خسارة سوريا على موقع إيران في المنطقة ويعرض نفوذها للخطر والفرضية الأسوأ احتمالاً هي تغيير معادلة القوة ضد إيران، وباستثناء سوريا لم يكن لإيران علاقة مهمة مع أي دولة عربية، وقد عملت سوريا على تحقيق قدراً من التوازن في علاقتها مع إيران ودول عربية أخرى منذ ثمانينات القرن الماضي، فضلاً عن لعب دور الوسيط ما بين إيران والدول العربية في حال توتر العلاقة بينهما[٣٨].

إن سقوط النظام السوري سيدفع بأكثر الاتجاهات سلبية على السياسة الإيرانية لسببين: فقدانها لحليف إقليمي مهم لطالما لعب دوراً في تمهيد الطريق لتمدد إيران في المنطقة، وشكل جسر تواصل مع حلفاء إيران الأخرين مثل حزب الله وحركتي حماس والجهاد الاسلامي الفلسطينيتين، وصعوبة التعامل مع البدائل المطروحة في سوريا في مرحلة ما بعد إسقاط النظام نتيجة توتر العلاقة ما بين إيران وقوى المعارضة السورية التي قد تنتهج في حال استلامها للسلطة السياسة غير ودية تجاه طهران نتيجة سياستها المؤيدة للنظام الحالي والتي زادت من بعد المسافة ما بين الطرفين[٣٩].

إذن فالدعم الذي تقدمه إيران وحلفاؤها في المنطقة لسوريا له ما يسوغه، فالتضامن مع حليف محاصر ليس هو دافعهم الوحيد وانما هم مدفوعين أيضاً بإيمان عميق بأن الأحداث في سوريا جزء لا يتجزأ من مؤامرة دولية أوسع لتوجيه ضربة حاسمة ضد ما يعتبرونه محور المقاومة لهيمنة الولايات المتحدة وإسرائيل على المنطقة، فالإطاحة بنظام الأسد تعد خطوة بنظر هؤلاء لعزل إيران وشل حركة حزب الله الذي يعتقد أن القضية الجوهرية برأيه تبقى مسألة توازن القوى والصراع مع إسرائيل.

إن هذا لا يعني أن إيران ستقف موقف المتفرج لما ستؤول إليه الأحداث في سوريا بعد سقوط النظام بل أنها ستبذل قصارى جهدها لمنع ظهور نظام تسيطر عليه الطائفة السنية عبر اللعب بالورقة العلوية من جهة، ورعاية بقايا الأجهزة الأمنية من جهة اخرى[٤٠].

([٣٨])ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص ١٠.

([٣٩]) محمد عباس ناجي، الانكماش: مستقبل الدور الاقليمي لإيران بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٤، إبريل ٢٠١١، ص ٥٨.

([٤٠]) مجموعة الأزمات الدولية، مسارات غير مطروقة: التأمل في تبعات الديناميكيات السورية، مرجع سابق ، ص ص ٤-٥.

٢- العراق:

لسنوات عديدة سيطرت على العلاقات العراقية السورية حالة من القطيعة أيام حكم الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، واستمر الحال على ما هو عليه بعد الاحتلال الامريكي للعراق حيث منعت الخلافات المتشعبة بوجه تطوير العلاقة وتحسينها بين الطرفين، لكن اندلاع الاحتجاجات في سوريا غيّر من وجه المشهد كلياً عبر وقوف الحكومة العراقية إلى جانب نظام الأسد، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: ما خلفية ودوافع هذا التغيير المفاجئ؟

أدركت حكومة بغداد عند حساب موازنة الخسائر بين دعم نظام الأسد أو مجيء نظام يسيطر عليه السنة لا سيما المتشددين منهم في دمشق والذي يمكن أن يترك تأثيراته غير الإيجابية على العراق، أن الخيار الأسلم والأصلح هو الوقوف إلى جانب نظام الأسد[٤١].

٢) القوى المعارضة لبقاء النظام السوري:

١- تركيا:

بعد تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا سعى إلى ترجمة أفكاره على أرض الواقع والقائمة على أساس تصفير المشكلات مع دول الجوار وإقامة علاقات متوازنة معها بما يحقق مصالح تركيا الاستراتيجية، وطبقاً لذلك قامت تركيا بإقامة علاقات قوية مع سوريا منطلقة من قناعة مؤداها بأن مدخل أنقرة نحو تعزيز نفوذها الإقليمي يمر عبر البوابة السورية[٤٢]، وهذا ما أكده (جان بيردي) الأستاذ بمعهد جرينوبل للدراسات السياسية بفرنسا بقوله "أن تميز العلاقات مع سوريا كان يمثل الواجهة الرئيسية لنجاح الدبلوماسية الجديدة لتركيا باتجاه المشرق العربي، من هنا لم تتوان تركيا عن توقيع اتفاقيتين عسكريتين مع سوريا في عام ٢٠٠٢، واتفاق تبادل تجاري، وفي عام ٢٠٠٧، وإلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين، وتأسيس مجالس مشتركة للوزراء بينهما تبعه تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي في العام ٢٠٠٩، فضلاً عن الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين خلال هذه الفترة[٤٣].

وبعد سنوات من التعاون الاستراتيجي بين سوريا وتركيا شرعت الأخيرة في مراجعة حساباتها فيما يتعلق بعلاقتها بالنظام السياسي في سوريا خشية تقويض هذه العلاقة لمصداقيتها الدولية والإقليمية، لهذا أخذت تركيا بتوجيه انتقادات لهذا

---

(٤١) محمد برهومة، التحالفات المتغيرة: العلاقات الاقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٩، أكتوبر ٢٠١١، ص ٧٠.

(٤٢) المرجع السابق، ص ٩٧.

(٤٣) خالد عبد العظيم، العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٩٧، يناير ٢٠١٢، ص ٢٧.

النظام بسبب تعاطيه السيء مع التظاهرات والاحتجاجات الشعبية من خلال استخدامه للقوة المفرطة، وأكدت عبر إيحاءات متعددة استعدادها للتعامل مع نظام حكم مختلف في سوريا(٤٤).

أدركت تركيا التي تتعامل بحذر مع معطيات الأزمة السورية أنه لن يكون بمقدورها أن تبقى بمنأى عن الأحداث الجارية في المنطقة، مما وضع أمامها تحدياً جسيماً للموازنة ما بين مصالح تركيا وروابطها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية الأنظمة القائمة في المنطقة من جهة والوقوف بجانب حقوق الشعوب في مواجهة أسباب الظلم والاستبداد من جهة اخرى، لذا كانت سياستها تمثل مزيجاً تبدو في الظاهر متناقضة لكنها في الباطن متجانسة كونها تصب في خدمة مصالح تركيا الاستراتيجية منها:

١- استعداد تركيا للانخراط في الجهود الدبلوماسية الخاصة بالأزمة السورية، واستضافة الجيش السوري الحر والمجلس الوطني والسماح لجماعة الإخوان المسلمين السورية التي تدير قسماً من التظاهرات في سوريا بالتحرك بحرية في اسطنبول، معطية لها الحق بإطلاق التصريحات المناوئة للنظام السوري، والسماح باستضافة عدد من مؤتمرات واجتماعات المعارضة السورية، والانفتاح على حزب الله وحركة حماس متجاوزة سوريا تطلعاً منها أن تكون المحاور مع تلك الحركتين من أجل تعزيز دورها التفاوضي ولتحسين صورتها لدى دول مجلس التعاون الخليجي التي تتعزز علاقتها معها باطراد في السنوات الأخيرة، وتلميحاتها المستمرة بإمكانية إقامة ملاذات آمنة على الحدود السورية، والاعتراف الضمني بشرعية الصراع المسلح ضد النظام.

٢- تجنب تركيا اتخاذ اجراءات انفرادية سواء كانت عسكرية أو إنسانية لدعم المعارضة السورية خشية أن يستغل النظام السوري الورقة الكردية في تركيا بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني.

٣- حاولت تركيا حماية مصالحها الوطنية وتعظيمها عبر اعتبار أن جميع الخطوات التي اتخذتها تجاه سوريا إنما تنبع من مصالحها الأمنية والوطنية ودون أي ضغط أو توجيهات من الولايات المتحدة أن زعزعة الاستقرار في سوريا لن يصب في مصلحة تركيا.

لا سيما وأن معالجة النظام السوري للأزمة قد تسببت بدون قصد في تغذية التوترات الطائفية في البلاد، وهو تطور قد لا يترك انعكاساته السلبية على تركيا فقط بل على المنطقة كلها، ورغم أن النظام السوري اتهم تركيا بدعم جماعة

(٤٤) مجموعة الأزمات الدولية، مسارات غير مطروقة: التأمل في تبعات الديناميكيات السورية، مرجع سابق ، ص ٤.

الإخوان المسلمين في سوريا إلا أن تركيا تحاول جاهدة تجنب أي نزعات طائفية[٤٥].

٢- السعودية وقطر:

تقود كل من السعودية وقطر ومن خلفهما دول الخليج الجهود الرامية للإطاحة بالنظام السوري، فالإطاحة بنظام موال لإيران وليس الانتقال إلى نظام أكثر ديمقراطية يشكل أولوية بالنسبة لهما[٤٦]، وهذا ما جعل تركيا تتردد في إقامة شراكة مفتوحة مع كل من السعودية وقطر حول الموضوع السوري لأن لدي أنقرة تصورات بأن لكل من هاتين الدولتين أجندات يطغى عليها الطابع الطائفي والأصولية المعادية لإيران[٤٧].

تدخلت دول الخليج في معطيات الأزمة السورية منذ بدايتها حيث قامت باستدعاء سفرائها في سوريا للتشاور، كما أيدت إرسال لجنة لحقوق الإنسان للوقوف على حقيقة الأوضاع في سوريا، كما أطلق ملك السعودية (عبد الله بن عبد العزيز) دعوة للقيادة السورية لوقف إراقة الدماء وخيرها ما بين الفوضى والاستقرار[٤٨]، أما قطر فأبدت بدورها انزعاجاً من ممارسات النظام السوري القمعية ضد شعبه معتبرة على لسان أميرها الشيخ (حمد بن ثاني آل خليفة) أن "الحل الأمني قد فشل وأنه لا بد أن يستنتج أصحاب القرار في دمشق ضرورة التغيير بما يتلاءم مع تطلعات الشعب السوري[٤٩].

وبما أن قطر لا يمكنها التدخل بشكل مستقل في مجريات الأحداث في سوريا كما في الحالة الليبية طالما لا يوجد هناك إجماع دولي على التدخل المباشر في سوريا، فأنها انتهجت دبلوماسية نشيطة في إطار الجامعة العربية من خلال رئاستها للجنة الوزارية المكلفة بالتعامل مع الأزمة السورية لدرجة أن المبادرة العربية حول سوريا عكست إلى حد كبير الرؤية القطرية غير الراغبة في تجاوز الخطوط التي حددتها طهران خاصة في ظل تهديد الأخيرة لقطر بأنها ستكون أول من يتلقى الرد الإيراني في حال التدخل في سوريا، لذا فأن الغموض الذي أحاط بما يمكن أن تسفر عنه هذه المبادرة كان مقصوداً من قطر حيث أعطاها هامشاً من المناورة بين

(٤٥) عمر تسبينار، من العثمانية إلى الديغولية: الرؤى الاستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا، عرض إيمان أحمد عبد الحليم مجلة السياسة الدولية، التحليل الآن، ٩ اكتوبر ٢٠١٢، منشور على: www.siyassa.org.eg: ez gall

(٤٦) مجموعة الأزمات الدولية، اما الان أو سيفوت الأوان: عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا، مرجع سابق، ص ٢.

(٤٧) مجموعة الأزمات الدولية، مرحلة التحول نحو الراديكالية في سوريا، مرجع سابق ، ص ٨.

(٤٨) غازي دحمان، الأزمة السورية ومخارج الحلول الاقليمية والدولية، منشور على موقع: www.aljazeera.net

(٤٩) محمد برهومة، مرجع سابق ، ص ٧٠.

أطراف الأزمة، لذا لم تستهدف مبادراتها العربية إنقاذ نظام الأسد أو إبقاءه وإنما ضمان خروجه سلمياً، مما يكسبها المصداقية اللازمة للتعاون مع إيران في ايجاد تسوية وصياغة مقبولة لسوريا ما بعد الأسد(٥٠).

لقد أوصلها هذا التدخل إلى قناعة تامة ونتيجة عملية بأن أسرع الطرق لإسقاط النظام السوري هو تسليح المعارضة السورية، والتي قد تغرق البلاد في حرب أهلية دموية دون احتمال الحل في المستقبل المنظور، واتخاذ النظام خطوات مضادة قد تكون أشد عنفاً وأكثر شراسة مما سيكثف الحرب بالوكالة، وبما جزءاً من السلاح الخليجي قد يمر عبر لبنان إلى سوريا فأن ما من شيء يضمن انتقال الصراع الأهلي من سوريا إلى لبنان، كما أن تسليح المعارضة ليس أمراً سهلاً فضلاً عن أنه لا يخلو من مخاطر فمسارات العبور غير مضمونة، كما أن الأمر قد يستغرق وقتاً حتى يتم بناء قوة مقاتلة جدية، فضلاً عن أن الأسلحة قد تنتقل إلى أيد غير مرغوب فيها، ويمكن للنظام أن يرفع من وتيرة عملياته بشكل كبير اذا ما أحس ببداية شيء جدي يهدد وجوده(٥١).

ويمكن إرجاع الموقفين القطري والسعودي من الأزمة السورية إلى عاملين أساسيين:

١. الضغط الذي تعرضت له القيادات الخليجية من قبل الأوساط الشعبية المتعاطفة مع الشعب السوري في محنته ومع ثواره في انتفاضتهم، وقد شكل هذا الضغط دافعاً للقيادات الخليجية للسير في خططها الهادفة إلى إسقاط النظام السوري بصرف النظر عن التبعات.

٢. تملكت دول الخليج الخشية من انزلاق الأوضاع في سوريا إلى مهاوي خطيرة قد تؤدي إلى تفكك بنيتي المجتمع والدولة، فطريقة إدارة النظام السوري للأزمة حسب رأيها وتعاطيه غير المسؤول معها أوصل سوريا إلى حالة من عدم الاستقرار قد تقود البلاد مستقبلاً إلى التفكك والتمزق، والمجتمع إلى التشظي والانقسام.

لقد استخدمت هاتان الدولتان أدواتها ووسائلها المختلفة لإسقاط النظام السوري، حيث أدارت آلتها الإعلامية الضخمة بحرفية بالغة محاولة تشويه صورة النظام السوري، ونسقت جهودها الدبلوماسية التي نشطت في مجال تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية وسحب

(٥٠) مروة فكري، القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢، ص ص ١٦٣-١٦٤.

(٥١) للمزيد من التفاصيل ينظر: مجموعة الأزمات الدولية، إما الآن أو سيفوت الأوان: عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا، مصدر سبق ذكره، ص ٢؛ مجموعة الأزمات الدولية، مرحلة التحول نحو الراديكالية في سوريا، مرجع سابق، ص ١٠.

المراقبين العرب من أراضيها، واستصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة لشجب العنف الحكومي ضد معارضيه، وتعاونت مع الولايات المتحدة التي وقع على عاتقها مهمة تقديم الدعم الاستخباري وتأمين الاتصالات للمعارضة مقابل قيام السعودية وقطر بتقديم الأسلحة للمعارضين والحوافز النقدية للمنشقين(٥٢)، مرحلة التحول، ودعت كما في حالة قطر إلى المطالبة بالتدخل العسكري الخارجي لإنهاء الأزمة في سوريا(٥٣).

٣- إسرائيل:

تصور البعض ان إسرائيل ستشعر بالغبطة نتيجة المخاطر العصيبة والتحديات الصعبة التي يواجهها النظام السوري الذي يعد ألد أعدائها كونه حليفاً قوياً لإيران وداعماً كبيراً لتيار المقاومة في لبنان وفلسطين، لكن يبدو أن إسرائيل تفضل نار الأسد على المجهول الذي قد يواجه سوريا في حالة سقوط النظام، وقد بدأ الإسرائيليون يتحسبون لهذا الخيار بأخذ الحيطة والحذر والاستعداد لأسوأ السيناريوهات المتمثل بالفوضى والذي من الصعب معرفة نهايتها ومآلاتها الحقيقية.

وبما أن إسرائيل متيقنة من سقوط نظام الأسد لكن يتملكها خوف حقيقي من تسرب أسلحة الدمار الشامل السورية بنوعيها الكيميائي والبيولوجي إلى خارج سوريا ووصولها إلى حزب الله، لذا أخذ الجيش الإسرائيلي بتأمين حدوده الشمالية استعداداً لسقوط نظام الأسد عبر القيام بجهود لتقييم الأوضاع ومراجعة السيناريوهات التي يتعين على الجيش الاستعداد لها، بهذا اصبحت إسرائيل طرفاً مباشراً في معادلة إسقاط النظام السوري وهذا ما كشف عنه رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية (بيني جانيس) أمام لجنة العلاقات الخارجية والأمن بالكنيست بتلويحه لاستعداد إسرائيل استيعاب النازحين العلويين.

إذن تستعد إسرائيل لمحاصرة أي خطر قد ينتج عن مجريات الأحداث في سوريا على الأمن الإسرائيلي ومشروع السلام الإسرائيلي الذي فرض نفسه على إدارة الصراع العربي – الإسرائيلي(٥٤).

---

(٥٢) مجموعة الأزمات الدولية، مرحلة التحول نحو الراديكالية في سوريا، مرجع سابق، ص ص : ٦ – ١٠.

(٥٣) يسار القطارنة، حالة خاصة: كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، عدد ١٨٨، إبريل ٢٠١٢، ص ٢٩.

(٥٤) محمد السعيد إدريس، اتجاهات معاكسة مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٨، ابريل ٢٠١٢، ص ص ٧٩، ٨١.

ثالثاً: مستقبل الأزمة السورية في ضوء تقاطع مصالح القوى الإقليمية:

حتى الآن لا يبدو أن الأزمة السورية في طريقها إلى الحل، فكل من النظام والمعارضة يرى أنه يرتكن إلى جادة الصواب وأنه صاحب الحق في مطلبه وعمله، لذا لا مصلحة له في الاعتراف بالخطأ والذي يمكن أن يترتب عليه نتائج ليس أقلها التراجع عن موقفه والتسليم بشرعية موقف خصمه[٥٥]، غير مستعدان لاتخاذ أي مبادرة سياسية حقيقية ذات معنى، وفي هذه الأثناء فان داعميهما الإقليميين يشيدون لفظياً بفكرة التسوية لكنهم يعارضون جوهرياً ما سيترتب عنها، ويكتفون بالمراهنة على الانتصار العسكري لحلفائهما وهم بهذا يبقون طرفي الصراع في وضع عائم من جهة، ويبدون غير قادرين على تقديم الدعم الذي من شأنه أن يحسم الصراع من جهة اخرى، إن اللاعبين الإقليميين لم يفعلوا أكثر من مجرد تمكين حلفاؤهم من التمسك بأهدافهم غير التسوية دون أن يقدموا لهم الوسائل المطلوبة لتحقيقها[٥٦]، إن التوصل إلى حل سياسي أخذ بالتراجع مع استمرار حالة العنف المتصاعد وارتفاع حصيلة القتلى . إن التعاون الأمريكي – الخليجي يشكل استراتيجية متعارضة مع نفسها، كما أنه سيترك تأثيرات عكسية مستقبلاً، فهذين الطرفين يعلنان دعمهما لعنان الإصدار قرار دبلوماسي لحل المعضلة السورية من جهة ويحاولان الدفع نحو أكبر من عسكرة المعارضة من جهة أخرى[٥٧].

ان احتمالية بقاء النظام السوري والذي رغم اعتباره احتمالاً ضعيفاً الا أنه ليس مستبعداً سينتج بطبيعة الحال تداعيات غير مريحة لطهران لسببين:

- **الأول:** آن إقدام النظام السوري على إجراء إصلاحات حقيقية والبدء بحوار وطني بناء مع قوى المعارضة لضمان بقاءه في السلطة سيدفعه استجابة لمصالح المعارضة إلى تبني سياسات داخلية وخارجية قد تتعارض مع مصالح طهران في المنطقة[٥٨]، ورغم أن هذا السيناريو يبدو صعب التحقق في ظل اقتناع القيادة السورية بأنها ليست بحاجة لتغيير شيء مستغلة التنافر في الرؤى الدولية حول الموقف في سوريا، واقتناع المعارضة من أن الصراع المسلح هو السبيل الوحيد لإسقاط النظام مستغلة الدعم الذي

(٥٥) عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق ، ص ٢٥٣.

(٥٦) مجموعة الأزمات الدولية، الصراع وتحولاته في سوريا، مرجع سابق، ص٢ ، ٣٢.

(٥٧) مجموعة الأزمات الدولية، مرحلة التحول نحو الراديكالية في سوريا، مرجع سابق ، ص: ١٠.

(٥٨) محمد عباس ناجي، مرجع سابق، ص ٥٨.

تقدمه كل من قطر والسعودية لهم عبر إغداقهم بالمساعدات التسليحية والمادية[٥٩].

• **الثاني:** أن بقاء النظام السوري في السلطة لن يتحقق ما لم يحصل على قبول دولي، وهذا القبول سيكون مشروطاً بفك الارتباط مع إيران، ووقف الدعم لكل من حزب الله وحركتي حماس والجهاد الاسلامي، إذن ستنظر إيران إلى الأزمة السورية على أنها صراع وجودي يهدف إلى توجيه ضربة حاسمة لها[٦٠].

كما سيفتح سقوط النظام السوري المجال واسعاً لإحداث تغييرات كبيرة في شبكة التحالفات الإقليمية اكثرها احتمالاً فقدان إيران لثلاث مرتكزات مهمة: أقوى حلفائها الإقليميين (نظام الأسد)، والطريق الأمن لإرسال الدعم والسلاح لحزب الله، والتواصل مع المنظمات الفلسطينية في دمشق والأراضي المحتلة[٦١].

دفع الافتقار إلى خيارات سياسية ناجعة وقابلة للحياة بعض المسؤولين والمحللين الغربيين إلى طرح أفكار غير ناضجة أحياناً من قبيل إطلاق هجمات عسكرية مباشرة، وتأسيس مناطق آمنة، أن مثل هذه الأفكار التي تتطلب شكلاً من أشكال التدخل العسكري الخارجي فيما لو أخذت طريقها إلى الحدوث على أرض الواقع فأنها ستدفع بلا شك أعداء النظام السوري الإقليميين إلى محاولة ازالته وأصدقاءه إلى الاستماتة في الدفاع عنه، وحتى لو تحقق هذا السقوط فأنه لن يساعد على حل المشاكل المتعددة الأوجه التي سيخلفها مثل: تفلت الأجهزة الأمنية وعملائها المدنيين من أي عقاب، والتوترات العميقة بين الطوائف ووجود معارضة شديدة الانقسام[٦٢].

ما يجري على الساحة السورية هو بمثابة مواجهة بين القوى الإقليمية والتي قد تفرض خريطة جديدة للتوازن الإقليمي في المنطقة، وأنماطاً جديدة للتحالفات بل وحتى الصراعات الإقليمية[٦٣]، كما أنها لحظة مواجهة بين رهانات وإرادات داخلية وخارجية لا يستطيع أحد الجزم بنتائجها أو مآلاتها، لأن المشهد السوري مفتوح على مستقبل لا يقيني[٦٤].

لقد طُرحت سيناريوهات متعددة لإنهاء الأزمة في سوريا منها:

١. احتمالية استسلام المعارضة السورية.
٢. المراهنة على التدخل العسكري الأجنبي.

---

(٥٩) مجموعة الأزمات الدولية، إما الان أو سيفوت الأوان: عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا، مرجع سابق، ص ٢.

(٦٠) محمد عباس ناجي، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٦١) محمد برهومة، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٦٢) مجموعة الأزمات الدولية، اما الان أو سيفوت الأوان: عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا، مرجع سابق، ص ٢.

(٦٣) محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ٨١.

(٦٤) عقيل محفوض، مرجع سابق، ص ٥٠.

٣. المراهنة على التقارب السياسي بين الغرب وروسيا أحد الداعمين الرئيسيين للنظام السوري.
٤. قضاء النظام على تشكيلات المعارضة المسلحة وحركة المحتجين والعودة إلى الحياة الطبيعية[٦٥].

إن تغيير النظام السوري لموقفه من المعارضة سيحدث في حالتين، أولهما: سياسي: في حال مواجهته لتوازناً مختلفاً للقوى من خلال تغيير موسكو لمواقفها منه، وثانيهما: عسكري: في حال حدوث تغييرات كبيرة على الأرض[٦٦].

إن الأزمة السورية سواء في استمراريتها دون حل سياسي أو حسمها بطريقة ما تطرح تحديات استراتيجية على جميع القوى الإقليمية والدولية نظراً لنوعية الاستحقاقات التي ستتمخض عن هذا الخيار أو ذاك[٦٧]، كما أن هذه الأزمة ورغم حزمة الأطروحات ومخارج الحلول المقترحة لا تزال تتفاعل وهي مرشحة للدخول في أطوار جديدة يصعب التكهن بمعرفة أنماطها وطبيعة المخاطر الكامنة فيها، وعليه فأن المواقف الإقليمية مرشحة للتطور انسجاماً مع الوقائع التي ستفرضها التطورات.

الخاتمـــة:

تسير مجريات الأزمة السورية في إيقاع يشكل الطابع البطيء والشاق والمؤلم السمة الأكثر بروزاً فيها، ورغم أن كل شيء في أرض الصراع أخذ بالتغير، فإن هذا التغير يسير بإيقاع ثابت ابتداءً من شكل الصراع ومروراً بالعلاقات الاجتماعية لا سيما في جانبها الطائفي والعرقي وديناميكيات المجتمع المدني، وانتهاءً بطبيعة كل من النظام والمعارضة.

لكن التغير على أرض الصراع لا يماثله تغير في مواقف القوى الإقليمية التي شكلت الأزمة السورية بالنسبة لها مجالاً خصباً ورحباً لإدارة عملية الصراع فيما بينها، لذا تبنت حلولاً خلقت المشاكل أكثر مما حلتها، فبدل تشجيع الحلول الدبلوماسية استجمع كل طرف إقليمي ما أمكن من قواه المادية والمعنوية لدعم حليفه ومحاولة تمكينه على المدى الطويل من حسم نتيجة المعركة مستخدمين في ذلك تكتيكات وأساليب مختلفة مثل تقديم الدعم السياسي والاقتصادي كما هو الحال مع إيران، والمال والتسليح والإعلام الداعم وتأمين الاتصال كما هو الحال مع السعودية وقطر وشركائها، وإيواء الجماعات المعارضة للنظام وتنظيم مؤتمراتها كما هو الحال مع تركيا.

---

(٦٥) مجموعة الأزمات الدولية، مرحلة التحول نحو الراديكالية في سوريا، مرجع سابق، ص ٩.

(٦٦) مجموعة الأزمات الدولية، إما الآن أو سيفوت الأوان: عملية انتقالي متفاوض عليها لسوريا، مرجع سابق، ص ٣.

(٦٧) علاء سالم، مرجع سابق ، ص ١١٥.

لقد أحدثت الأزمة السورية دوناً عن الثورات والاحتجاجات العربية الأخرى حالة تقاطع ما بين الأطراف الإقليمية الفاعلة فيها، فهي بقدر ما باعدت بينها، بقدر ما صعبت من مهمة إيجاد الحل لهذه الأزمة عبر تمسك كل طرف بدعم حليفه طالما أنه مقتنع بأن انتصار هذا الحليف يُعد انتصاراً له وهزيمة لغريمه لدرجة قد توصل البلاد إلى حالة من الانهيار والتمزق تجعل من مهمة إعادة بناءها وتنظيمها على أسس سليمة مهمة عسيرة تكتنفها صعوبات قد تكلف سوريا أكلافاً باهظة ستظل تدفع مستحقاتها لمدة طويلة راسمة لها صورة مستقبلية تظهرها بمظهر الدولة الضعيفة ذات الروابط الاجتماعية الهشة، واقتصاد شبه منهار، ووضع سياسي متأزم يعجز عن حل مشاكل البلاد المعقدة والمتراكمة.

إن هناك نتيجة واحدة قابلة للحياة بشأن حل الأزمة السورية تتمثل بتخلي القوى المعارضة للنظام عن فكرة التغيير الشامل له خشية حدوث تبعات داخلية وخارجية غير مرغوب فيها، والمؤيدة له عن سحق المعارضة بالقوة، عندها فقط يمكن إطلاق عملية تفاوضية متفق على أهدافها وخطوطها ومساراتها بين النظام والمعارضة يمكن أن تصلح الجزء الأكبر مما تم إفساده.

قائمة المراجع

١. محمد صفار، تحليل الخطاب وإشكالية نقل المفاهيم، رؤية مقترحة، مجلة النهضة، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر، ٢٠٠٥.

٢. عادل صادق، الصحافة وإدارة الأزمات مدخل نظري تطبيقي، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦).

٣. محمود عكاشة، خطاب السلطة الإعلامي: نحو تجديد لغة الخطاب، الطبعة الأولى ، (القاهرة : الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، ٢٠٠٥).

٤. صالح أبو إصبع، تحليل الخطاب العربي "أبحاث مختارة"، ط١، (الأردن : منشورات جامعة فيلادلفيا، ١٩٩٨).

٥. بسام عبد الرحمن مشاقبة، مناهج البحث الإعلامي وتحليل الخطاب، الطبعة الأولى، (الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٠).

٦. حسن حنفي، تحليل الخطاب العربي "بحوث مختارة"، مراجعة أ.د. صالح أبو إصبع، تحرير: غسان عبد الخالق، ط١، (عمان : جامعة فيلادلفيا، كلية الآداب، ١٩٩٨).

٧. أحمد زايد، صور من الخطاب الديني المعاصر، (القاهرة : دار العين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧).

٨. سمير شريف استيته، اللغة وسيكولوجية الخطـــاب،(بيروت : المؤسســـة العربيـــة للدراسات والنشر، ٢٠٠٢).
٩. حميـــدة سميســـم، الخطـــاب الإعلامـــي العراقي، مؤتمر الإعلام الأول، (العراق : جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠٠١)
١٠. علي بن شويل القرني، الخطاب الإعلامي العربي، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الأول، ١٩٩٧
١١. محمد البكـــري، الخطـــاب والأيـــديولوجيا، (القاهرة : مكتبة الفكر العربي المعاصر ، ١٩٩٢)
١٢. عادل عواد زيادات، العاقة بين صحافة الأحزاب والتشريعات والقوانين في الأردن (١٩٨٩-١٩٩٥)، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٣، العدد ٢ ، (الأردن : منشورات اليرموك ، ١٩٩٧)
١٣. عقيل محفوض، الحدث السوري: مقاربة تفكيكيـــة، (الدوحـــة : المركـــز العربـــي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)
١٤. عبد الإلـه بلقزيز، ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل، تقديم محمد الحبيب طـــاهر، (بيـــروت : منتـــدى المعـــارف، ٢٠١٢)
١٥. مجموعة الأزمات الدولية، الصراع وتحولاته في سوريا، تقرير الشرق الاوسط رقم ١٢٨، ١ آب، اغسطس ٢٠١٢، ص ٣، منشـــور علـــى موقـــع: WWW.Crisisgroup.org
١٦. مجموعة الأزمات الدولية، رحلة التحول نحو الراديكالية في سوريا، إحاطة سياسية رقم ٣٢ حول الشرق الأوسط، دمشق، بروكسل، نيسان-ابريل ٢٠١٢، ص ١، منشـــور علـــى الموقـــع : www.crisisgroup.org
١٧. مجموعة الأزمات الدولية، مسارات غير مطروقة: التأمل في تبعات الديناميكيات السورية، إحاطة سياسية رقم ٣١ حول الشرق الأوسط، دمشق، بروكسل، ٢٤ تشرين الثاني، نوفمبر ٢٠١١، ص ١، منشور على الموقع
١٨. www.crisisgroup.org
١٩. مجموعة الأزمات الدولية، الصراع وتحولاته في سوريا، مرجع سابق ، ص ١.
٢٠. ابتسام محمد العامري، الموقف الاقليمي من الأزمة السورية، نشرة أوراق دولية، العدد ٢١٥، (العراق : جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١٢)
٢١. محمد عباس ناجي، الأزمة السورية والترويكا الاوربية، منشور على الموقع:
٢٢. www.aljazeera.net: ego ale
٢٣. مجموعة الأزمات الدولية، إما الآن أو سيفوت الأوان: عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا، احاطة سياسية رقم ٣٢ حول الشرق الأوسط، دمشق، بروكسل، ٥ آذار ٢٠١٢، ص ١، منشور على الموقع:
٢٤. www.crisisgroup.org

٢٥. علاء سالم، ادوار متقاطعة: تأثير العوامل الخارجية في مسار الأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٨، أبريل ٢٠١٢
٢٦. عدنان حسين أبو ناصر، الجمهورية الاسلامية الإيرانية: إنجازات وانتصارات متواصلة على طريق التقدم والتنمية، (دمشق: د.ن ، ٢٠٠٧)
٢٧. محمد عباس ناجي، الانكماش: مستقبل الدور الاقليمي لإيران بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٤، إبريل ٢٠١١،
٢٨. خالد عبد العظيم، العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٩٧، يناير ٢٠١٢،
٢٩. عمر تسبينار، من العثمانية إلى الديغولية: الرؤى الاستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا، عرض إيمان أحمد عبد الحليم مجلة السياسة الدولية، التحليل الآن، ٩ اكتوبر ٢٠١٢، منشور على : www.siyassa.org.eg: ez gall
٣٠. مروة فكري، القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢
٣١. يسار القطارنة، حالة خاصة: كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، عدد ١٨٨، إبريل ٢٠١٢
٣٢. محمد السعيد إدريس، اتجاهات معاكسة مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٨، ابريل ٢٠١٢

المراجع الأجنبية:

1. Failclough N, Language and Power, (London: Longman, 1990).
2. Fowler, R., Linguistic Criticism, oxford university press, 1995, p. 85.
3. Grant, Colin B. Destabilizing Social Communication Theory, Culture & Society, Vol. 20, No. 6, 2003.
Dijk, van A. Teun, Discourse Semantics and Ideology Discourse& Society, Vol. 6, No 2, 1995